ثور الحيوان والثور الذى هو القطعة من الأقط لانهم لا يقولون فيها الا ثَوْرَةٌ وزعم ابو بكر انه منقوص من ثيارة فابقوا الأعلال منبهة على الأصل كما قالوا اجتوروا واعتوثوا دليلا على انه فى معنى مالا بد من صحته نحو تجاوروا وتعاونوا وقد قالوا ايضا ثِيَرَةٌ قال ٭ صدر النهار تراعى ثِيَرَةً رُتُعا ٭ وقد دعاهم ايثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض ان عملوا الأصل على الفرع نحو اعلال المصدر لاعلال فعله وتصحيحه لتصحيح فعله نحو قمت قياما وقاومت قواما وكذلك ايضا عوّضوا فى المصدر ما حذفوه فى الفعل وذلك انهم لما حذفوا الهمزة فى مضارع افعل اثبتوها فى المصدر فدل هذا على ان هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد الا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها الهاء فى نفس المثال فقالوا فرازنة وكذلك لما حذفوا فاء عدة عوضوا منها التاء وكذلك اينق فى احد قولى سيبويه لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء فهذا يدل على ان جميع هذه الأشياء عندهم كالمثال الواحد فاذا وجب فى شئ منها حكم فكانه امر لا يخصه دون بقية الباب واعلم ان من قوة القياس اعتقاد النحويين ان ما قيس على كلام العرب فهو منه نحو قولهم اذا بنوا من ضرب مثل جعفر ضَرِيبَ ولو قالوا ضَوْرَبَ او ضَيْرَبَ او ضَرْوَبَ لم يعتقد من كلام العرب لانه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا **باب** فى جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو اكثر منه وذلك ان يقل الشئ وهو قياس ويكثر غيره وليس بقياس مثال الاول قولهم فى النسب الى شَنُوءَةٍ شَنَئِىٌّ فلك من بعد ان تقول فى النسب الى تنوفة تَنَفِىٌّ والى ركوبة رَكَبِىٌّ والى حلوبة حَلَبِىٌّ قياسا على حرف لين يجرى مجرى صاحبه الا ترى اجتماعهما ردفين بخلاف الألف وجواز حركة كل واحد منهما دون الألف ومنها ان كل واحد منهما شَنَئِىٌّ وذلك انهم اجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها اياها من عدة اوجه منها ان ثالث كل واحد منهما فيه هاء التأنيث ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد نحو اثيم واثوم ورحيم ورحوم و مشى ومشو ونهى عن الشئ ونهو فلما تشابها قالوا شَنَئِىٌّ قياسا كما قالوا حنفىٌّ قياسا قال ابو الحسن فان قلت انما جاء هذا فى حرف واحد يعنى شَنُوءَةٌ قال فانه جميع ما جاء وما الطف هذا القول من ابى الحسن واما ما هو اكثر من شَنَئِىٌّ ولا يجوز القياس عليه قولهم فى ثقيف ثَقَفِىٌّ وفى قريش قرشى وفى سُلَيم سُلَمِىٌّ فهذا

٭ شنئ وذلك انهم اجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها اياها من عدة اوجه منها ان ثالث كل واحد منهما صح

وان كثر

وان كثر فانه عند سيبويه ضعيف فلا تقول فى النسب الى سعيد سَعَدِى والى كريم كَرَمِى قياسا على ثقفى لانه ليس بقياس واعلم ان ما ذكرناه من القياس على شئ لا يجوز فيما كانت عينه مضاعفة او معتلة فلا تقول فى صرورة ولؤومة الا صرورى ولؤومى لانهم لم يقولوا فى شديدة وطويلة الا شديدى وطويلى استثقالا لقولك شدّدى وطوّلى واذا امتنع ذلك فى الأصل كان فيما حمل عليه اشد امتناعا ومن قال شئ لم يقل فى فعالة الا فعالى لبعد الألف عن الياء ولفقدها ولو جاز فيه فعلى لما جاز فى مضاعفه ومعتله الا الأتمام كما تقدم فى فعولة وفعيلة **باب** فى تعارض القياس والسماع متى تعارضا استعمل المسموع على ما جاء عليه ولم يقس فى غيره نحو قول الله تعالى استحوذ عليهم الشيطان فلا بد من قبوله لانك انما تتكلم بلغتهم ولا تقول فى استقام استقوم قياسا عليه فاما قولهم استنوق الجمل واستتيست الشاة واستفيل الجمل فكانه اسهل من استحوذ لان استحوذ قد تقدمه ثلاثى معتل نحو قوله ٭ يحوذهن وله حُوذِىّ ٭ كما يحوذ المائة الكمِىّ ٭ يروى بالذال والزاى فلما كان اصله حاذ يحوذ وجب اعلاله حملا عليه والهاقا به ولولا الحمل عليه لما وجب فيه الأعلال لسكون ما قبل حرف العلة وكذلك اقام واستقام وما جرى مجراهما وليس كذلك استنوق الجمل واستتيست الشاة لانه لم يستعمل من ذلك فعل يحمل عليه ومع هذا فهو شاذ الاترك لو تكلفت ان تأتى باستفعل من الطوْد والحَوْت لما قلت الا استطاد واستحات لان الفعل مشتق من الحدث كما قال سيبويه واما الفعل فاشلة اخذت من لفظ احداث الأسماء وحتى مصادر هذا النحو ان تكون معلولة حملا على ما تحته ثلاثى معتل لان باب الفعل اذا كانت عينه احد الحرفين ان يجئ معلا الا ما استثنى من ذلك نحو طاول وبايع وحول واجتور لتلك العلل المذكورة هناك وليس افعل واستفعل منه الا تراهم كيف اعلوا الحائش فهزوا عينه وان كان غير صفة وهو من الحوش حملا على قائم وبابه ولا يكون اسم فاعل من حاش لانه لم يستعمل صفة ولا اعمل عمل الفعل وانما الحايش البستان بمنزلة الحديقة وليس وجود معنى الاشتقاق فيه مما يدل على جريانه على الفعل لانا قد نجد معنى الفعل فيما ليس بجار على الفعل نحو مفتاح من الفتح ومنسج من النسج ومشعط من الأسعاط ومنديل من الندل وهو التناول قال ٭ فتلأ زريقُ المالَ ندلَ الثعالب ٭ وكذلك دار من دار يدور لكثرة حركات الناس فيها